الجزائر وتداعيات العولمة علي سيادتها الوطنية في ظل جائحة كورونا "كوفيد19" "مقاربة جيوإستراتيجية في منطقة الساحل "

Algeria and the repercussions of globalization on its national sovereignty in light of the Corona pandemic "Covid 19" A geostrategic approach in the Sahel region.

سليم جداي [1]
كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة المسيلة.
salim.djeddai@univ- msila.dz

تاريخ الاستلام: 11-11-2021 تاريخ القبول: 08-02-2022 تاريخ النشر: 15-12-2022

ملخص

تهدف هذه الدراسة الي إظهار الدور المحوري للجزائر في الساحل الافريقي ،بين دور الزعامة ومتغيرات العولمة وما أفرزته في الآونة الأخيرة من ضغط حول "سيادة ودور الدولة الوطنية" ،وكيف للجزائر أن تواجه تهديدات العولمة وما أفرزته هذه الأخيرة ،من جائحة كورونا "كوفيد19"وتوترات وتأزمات اقتصادية، ستكون ذات أضرار وخيمة علي الجزائر من خلال تغير الأدوار ،و الفواعل كما قلنا وعودة صلاحيات الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية وعليه ستتمحور الاشكالية حول مخرجات العولمة مزامنة مع الجائحة العالمية كورونا" كوفيد19"، و المدركات الاستراتيجية والإقتصادية التي تبنتها الجزائر في إرساء دعائم الاقتصاد داخل الدولة ومن من ثمة دورها ودعمها لمنطقة الساحل ؟،كما سوف نتطرق في الدراسة الي مآلات وفرص الدور الجزائري مع الإشارة الي تحديات الأمن القومي ا أثناء ،خلال وبعد الجائحة "كوفيد 19.

الكلمات المفتاحية: الجزائر. العولمة . الاقتصاد ،الساحل ،الامن القومي.

Abstract

This study aims to show the pivotal role of Algeria in the African coast, between the role of leadership and the variables of globalization and what has resulted in the recent pressure on the "sovereignty and role of the national state", and how Algeria confronts the threats of globalization and what the latter has produced, from the Corona "Covid" 19 pandemic and tensions And economic crises, which will have severe damage to Algeria through changing roles and actors, as we said, and the return of the powers of the state as a main actor in international relations, and accordingly the problem will center around the outcomes of globalization synchronized with the global pandemic Corona "Covid" 19,

Keywords: Algeria. Globalisation . economy, coast, national security

المؤلّف المرسل : سليم جداي
* salim.djeddai@univ- msila.dz

1 – مقدمة

تعد الجزائر من بين الدول التي تمتلك موقعا استراتيجيا هاما ،ومساحة شاسعة تخولها أن تكون في مقدمة الدول الرائدة في القارة افريقيا وفي محور المتوسط، كما يؤهلها أن تكون دولة إمدادات اقتصادية للدول المجاورة مثل منطقة الساحل ودول المتوسط المصنعة ،و غير انها مازالت تعتمد في مقوماتها الاقتصادية علي مداخيل النفط والمحروقات بصفة عامة وهو العامل الذي ما زال ولا يزال يؤرق الاقتصاد الجزائري من جهة ،ومن جهة أخري دوامة العولمة التي زادت من هشاشة ومقومات وسيادة الدولة الوطنية ،ولكن جائحة كورونا قد هزت غطاء العولمة وكيانها المزعوم واربكت توجهاتها المثالية ،وغابت معها وعود الليبرالية وتناثرت في أول ظهور للأزمة في شقها الصحي والاقتصادي وحتي الاجتماعي ، فأغلقت كل الدول علي شعوبها ،وأصبحت لكل دولة هدف وهو حماية حدودها وشعبها بأي وسيلة كانت .

إن العولمة اليوم في اخر برامجها المثالية المزعومة ،فالشق العولمي اخرج لنا في هذه الازمة دولا متقدمة هي في حالة انغماس مع موجات الجائحة وفي الطرف الآخر دول فقيرة فهي في معانات دائمة مع الجائحة و ومتطلبات شعبها ،وهو الشيء الذي تحتاجه دول منطقة الساحل التي طالما اريكتها مزاعم العولمة والبحث عن الديمقراطية والدولة المدنية ،هنا تظهر إشكالية دراستنا المتمثلة في ماهي مخرجات العولمة مزامنة مع الجائحة العالمية كورونا كوفيد 19؟ وماهي المدركات الاستراتيجية والاقتصادية التي تبنتها الجزائر في إرساء دعائم الاقتصاد داخل الدولة وفي منطقة الساحل ؟

ومن خلال الإشكالية تظهر لنا معالم الفرضية التي تكمن في :

يمكن دعم التوجهات الاقتصادية في الجزائر من خلال إزاحة فوارق وعوامل العزلة الاقتصادية الريعية والاعتماد علي الموارد المافوقية كالطاقات النظيفة والمتجددة وتشجيع الصناعات الناشئة الفردية والجماعية .

هيكلة الدراسة :

المحور الاول : الجزائر "دراسة في الموقع والاقتصاد والسياسة"

المحور الثاني : الجزائر بين مضامين العولمة ودوامة الاقتصاد المتغير وغير

الثابت.

المحور الثالث : التموقع الجيو استراتيجي للجزائر في الساحل وتحدياته المستقبلية

2 – الجزائر "دراسة في الموقع والاقتصاد والسياسة":

تعد مزايا الدول من اهم الابعاد التي يعتمد عليها الباحثون في دراسة جوانب وتوجهات هذه الكيانات السياسة فالبعد الجغرافي له مقوماته والذي ينعكس بالسلب والايجاب علي البعد الاقتصادي ونفس الشيء ينحصر علي الجانب السياسي ،لذلك ففهم توجهات الدول ينطلق من دراسة الكيان الجغرافي الاقتصادي والسياسي .

1.2 :دراسة في الموقع

تحوز الجزائر علي موقع شمال القارة الأفريقية وتعتبر بذلك بوابتها الشمالية نحو أوروبا ،وتشكل الصحراء الحيز الأساسي للعمق الافريقي لها وهنا يظهر التقاطع الجغرافي مع منطقة الساحل الافريقي ،كما ان للحيز الجزائري حدود مع سبعة بلدان إفريقية وهي كل من تونس موريتانيا، الصحراء الغربية ،ليبيا ،المغرب ،النيجر وأخيرا مالي [1] ،فالحيز الجغرافي الجزائري يؤهلها ان تكون محور حوار

E-ISSN: 2602-6163

وتعاون بالنسبة لإفريقيا عبر مختلف الأسس والآليات التكاملية وبذلك تعتبر الجزائر احدي المحاور والاركان التي تعتمد عليها إفريقيا[2]،وكذلك تعتبر الجزائر محطة تواصل داخل الحيز الافريقي ونقطة عبور وتنقل بالنسبة لدول المتوسط واوروبا بشكل خاص وهو الوضع الذي يؤهلها الي ريادة الشمال الافريقي علي وجه الخصوص وإفريقيا علي العموم.

2.2 : دراسة في الاقتصاد

تعاقبت مراحل عديدة علي الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الي يومنا هذا حيث انتهجت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية ،وعليه هيمنة الدولة علي كل المقدرات والمجالات الاقتصادية ،من ناحية استخدامها للمؤسسات العمومية كآدات لتوجيه وتنمية سياستها الاقتصادية ،وكون المجتمع الجزائري ميال للزراعة قامت الدولة في تلك الحقبة ببرمجة مزارع ضخمة بعد عملية التأميم ،كما اعتمدت الجزائر علي إيرادات ومداخيل المحروقات التي تتميز دائما بالارتفاع والانخفاض حسب الطلب والعرض[3]،مما أدي إلي عدة عوائق في المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال الدوارن الدائم في حلقة مفرغة من اللاتكافئ مانعة إياها من اتباع أسلوب الكفاء في تسيير الإنتاج وتحقيق التنمية وهذه المعيقات متنوعة وكثيرة أولها وأهمها ما ذكرنا سابقا الاعتماد علي ارتفاع وانخفاض المحروقات لتمويل المؤسسات وهو بدوره ما أدي الي عوائق مالية ،اجتماعية ،تنظيمية ،تكنولوجية [4].

ولأن قطاع المحروقات يحتل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي ،ويرجع ذلك نتيجة التطور التاريخي والدور المنوط به والمتمثل في توفير مصادر الطاقة ،فقد اكتسي هذا القطاع المكانة الهامة والجيوإستراتيجية من حيث كونه محل تجاذب القوي الاقتصادية العظمي فيما بينها ، فكان كل طرف يسعي الي تغليب طرفه وفرض هيمنته علي الأسواق البترولية [5]،وعليه شرعت الجزائر في سنة **1986م** في أول عملية إصلاح داخل منظومة المحروقات ،وقد تم خلالها التخلي علي وضعية الاحتكار وفتح القطاع بشكل واسع أمام الشركات الأجنبية النفطية التي اصبح بمقدورها في إطار عقود الشراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك للقيام بكل أنشطة التنقيب والإنتاج واليوم وبعد مرور خمسة عقود من الزمن من دخول الإصلاحات في حيز التطبيق تبدوا صورة قطاع المحروقات بفعل التحولات والتغيرات الاقتصادية الكبيرة التي مست القطاع مغايرة تماما عن الصورة التي بدي عليها أول مرة بعد تطبيق الإصلاحات [6]،وعليه فالاقتصاد الجزائري مازال يتبني الحيز الريعي وتوترات السوق من عرض وطلب فصحيح ان قطاع المحروقات هو من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم لكثرة الطلب عليه من طرف الدول المصنعة لكن في نفس الوقت هو قابل للنضوب في أي لحظة كذلك المتغيرات البيئية والتهديدات الجديدة تولي الاهتمام الي قطاعات اخري منها الطاقات المتجددة التي لا تؤثر علي الغلاف البيئي بشكل كبير ،لكن الجزائر ومهما طرأ من تغيرات وإصلاحات تبقي مخندقة في مثلث الريع "الدولة، الموارد الطبيعية، السوق" ، ومع ظهور الجائحة العالمية لاحظنا ركود قطاع المحروقات مما سوف يؤدي بدوره الي حدوث أزمة كساد بترولية وهو ما سوف تجنيه الدول الريعية ومنها الجزائر من آثار وخيمة في قطاعها الاقتصادي وما سوف تعانيه في السنوات القادمة ،فبقدر أهمية قطاع المحروقات بقدر الحذر من آثاره لذي وجب علي الجزائر إعادة هيكلة اقتصادها من جديد لكي تستطيع الوقوف في وجه أزمات "ما بعد جائحة كورونا" .

3.2 :دراسة في النظام السياسي

لقد مر النظام السياسي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال والي يومنا هذا ،وكل مرحلة كانت تنم وتتكيف مع أوضاعها الراهنة من تحولات وتغيرات في الساحة الإقليمية والدولية ،مما ادي بالسلطة السياسية في الجزائر الي التكيف مع هذه المتغيرات سواء بتغيير ديناميات السلطة الأساسية او من خلال الثبات في بعض المحاور الأخرى وهو ما شهدته السياسة الخارجية الجزائرية لعقود من الزمن وكذلك مما يميز النظام السياسي الجزائري هو تداخل العديد من المراحل وتشابكها منذ الاستقلال والي يومنا هذا .

1.3.2: الأحادية الحزبية :

يعد نظام الحزب الواحد النمط الذي تبنته الجزائر إبان المرحلة الاشتراكية ،والذي اعتمد علي الشدة في النقد للتسيير البيروقراطي الإداري والاقتصادي أو ما يعرف بميثاق "**1964**م"، كما جعل من الإدارة البيروقراطية منعرج خطر علي الدولة والمسار الاشتراكي ،ولذلك تم الاعتماد علي الاشتراكية المستوردة من الاتحاد السوفياتي سابقا أو ما يعرف "**بالتسيير الذاتي**" ،وهيمنة الحزب في الطليعة القيادية ورغم ذلك لم يستطع أن يفرض سيطرته علي المجتمع الجزائري ودليل ذلك الأحداث التي عرفتها الجزائر مع بداية السنوات الأولي من الاستقلال وتصاعد حركات المعارضة المختلفة وحتي المسلحة كما جري مع مؤيدي **حزب جبهة القوي الاشتراكية**[7]،وفي هذا الصدد يقول احد الباحثين وهو الدكتور سعيد بوشعير"...والذي لا ينبغي تجاهله في هذا المجال هو ان الجيش ،باعتباره القوة المنظمة والمالكة للقوة والقادرة علي التأثير فعلا في القرار السياسي فقد كان له دوره الحاسم في القضاء علي معارضي بن بلة ومنافسيه علي السلطة..."،ففترة بن بلة لم تكن طويلة فقد دامت حوالي ثلاثة سنوات ،ولم تشهد[8] فيها الجزائر بلورة مفهوم الدولة المعاصر وكذلك هشاشة النظام السياسي وعدم استقراره ،ففي حقبة الحزب الواحد خرجت الجزائر من دوامة الاستعمار وكانت كل مؤسساتها هشة الا مؤسسة الجيش فقد كانت مهيكلة بطابع القومية لذلك خضعت جميع المؤسسات تحت جناحها مما ادي بها الي التفرد بالسلطة والقرارات الاستراتيجية وكما قلنا يرجع ذلك الي ضعف المؤسسات السياسية وهشاشتها المنبثقة عن حقبة الاستعمار ،اما من الناحية الإدارية والتنموية كذلك فقط خضعت الإدارة الجزائرية الي الوصاية الاستعمارية وقوانينها مما جعلها متشابكة مع السرح الاشتراكي المتبني من الفكر اليوغوسلافي وهو ما أثر عليها حقبة من الزمن ومازالت بعض آثاره لحد الآن .

2.3.2: التعددية السياسية والحزبية

يمكن القول ان مفهوم التعددية من بين المفاهيم العامة والمتشعبة، وفي نفس الوقت قابلة للتطبيق علي كل المجتمعات والنظم السياسية وعلي هذا يمكن وصف كل النظم السياسية اليوم انها نظم تعددية علي رغم الاختلاف وتداخل صورها ومتطلباتها في بعض الأحيان ،وكذلك التعددية مفهوم مطاط ورخو ليس لكونها تعبيرا عن ظاهرة عامة بل لاختلاف تطبيقاتها واستخداماتها في كثير من الأحيان [9]،وإذا سلطنا المفهوم علي الجزائر نلاحظ ان الأنظمة التي ساد فيها نظام الحزب الواحد قد عرفت كلها في مرحلة زمنية معينة وهنا نقصد الجزائر والتعددية الحزبية وفي هذا النسق نشير الي ان الديمقراطية كفكرة وممارسة في النظام السياسي الجزائري ليست وليدة احداث أكتوبر بل لها جذور متأصلة في تاريخ نضال الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف توجهاتها السياسية والأيديولوجية ،وأما من ناحية التخلي عن التعددية الحزبية والسياسية فيعود ذلك الي المرسوم الرئاسي الذي يمنع تأسيس الأحزاب وتكريس نظام الحزب الواحد ،إضافة إلي إهمال الشرعية الدستورية بعد تجميد دستور **1963م** وإستبداله بالشرعية الثورية التي حكمت الجزائر بالرغم من وضع دستور **1976م** إلي غاية **1989م** وهو التاريخ الفعلي للإعتراف بالتعددية[10]،والجدير بالذكر أن احداث أكتوبر كشفت عن الكثير من الصراعات داخل سلطة الدولة آنذاك من خلال ما وجهه الرئيس حينها من إنتقادات كثيرة وكبيرة للحزب والحكومة بسبب التقصير في آداء المهام المنوطة بهم والعجز عن معالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع في ذلك الوقت من خلال إنتهاج الحكومة لسياسات التقشف قصد مواجهة الأزمة الاقتصادية التي هددت كيان الدولة الجزائرية لاسيما مع إنخفاض أسعار النفط وإنعكاس ذلك علي المجالات الاقتصادية الأخرى مما أثر علي معيشة المجتمع [11]،فكل عمليات الإصلاح السياسي والخروج من هيمنة الحزب الواحد إلي ساحة التعددية كان جراء الأزمات الاقتصادية والانخفاض في سعر المحروقات وعليه فالجزائر دخلت معترك التعددية أثناء الاستعمار وخرجت منه مع فترة الحزب الواحد وشهرة "الشخصية الثورية

"وأعادة الرجوع إلي التعددية من باب الأزمات الاقتصادية وأمام فرضية الثوة الريعية التي ما فتئت أن تضعف أمام جميع الأزمات سواء الداخلية أوالاقليمية وحتي العالمية .

3. الجزائر بين مضامين العولمة ودوامة الاقتصاد المتغير وغير الثابت

إن إعادة تشكيل القوة السياسية للدولة ينطوي علي أسئلة تتعلق بالجانب المؤسساتي في السياسة العالمية وإعادة تصور قوة الدولة أو ضعفها أمام موجات العولمة كما تقدم موجة العولمة الحجة بأن لها قوة لا يمكن مقاومتها ،بل هي حتمية لا هروب منها تقوم أساسا بإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية المحلية الإقليمية والعالمية، وهناك نمطين من العولمة الأولي كبري والثانية عولمة الأعمال وفي هذا النمط الثاني والذي يعرف أنه عولمة متطرفة هناك فرضية تنذر فيها العولمة بنهاية الدولة ،ولقد رأي كتاب وباحثين مثل "**أوهما** :أن العولمة تخلق عالما بحدود أقل ،إذ أصبحت الدولة مؤسسة تقزمت إلي النقطة التي لم تعد لاعبا مفيدا في السياسة الدولية وترتكز هذه الفرضية سالفة الذكر علي طمس الهوية الوطنية وإزالة الحدود[12]،فالعولمة إذن تحد من صلاحيات الدولة وتقلصها ،"إنها دوامة التقارب والتجاذب السياسي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وحتي الأمني" ،لذلك فالدول بما فيها الجزائر والتي يقتصر موردها علي المحروقات هي مهددة بدوامة الترهل والتي سببها الأول والأخير الاعتماد علي الموارد الناضبة ضمن الحيز الآحفرافوي "التي تعتمد علي الموارد الباطنية ،بترول ،غاز التي تخضع للنضوب والزوال مع الوقت " .

1.3: الجزائر ومعتقدات العولمة "نمط الواقع وتحديات المستقبل"

يعتبر الكلام عن فلاسفة ما بعد الحداثة **post –modernité**،وما قالوه عن التعددية الثقافية كمشكل فلسفي ،ماهو الا فعل وتوجه يستهدف قضايا المجتمع ،فعندما يستعمل هؤلاء المفكرون والفلاسفة والباحثون كلمات متعلقة بالديمقراطية ،المواطنة والحق والتعدد ،كما لا ننسي الحقيقة والعدالة وهمهم الوحيد هو الوصول الي حقيقة المصطلح ومعناه ،وكذلك في محاولة لإيجاد زاوية لها في الحياة البشرية، ومن أجل الوصول إلي ذلك حاولوا إدراكها من استعمالها الميتافيزيقي إلي استعمالها اليومي [13]،فالتنوع الثقافي هو تطور لمظاهر واكتساب لثقافات يعرفها المجتمع في فترة زمنية معينة وهو خاضع لنفس الظروف والمؤثرات مثل التقدم والتطور في إطار الكرونولوجيا التاريخية ومازاد في فعالية هذا التنوع هو تطبيقها عبر آليات سياسية وديمقراطية أحيانا [14]،إن الأخذ بهندسة وتشييد الدولة المتعددة الثقافات يعني العمل بعموم الفكر الليبرالي في التعددية الثقافية ومن ثمة التعامل مع التنوع والازدهار الثقافي الحاد وخاصة في دول المتوسط ،علي أساس العدالة الثقافية وذلك من خلال توزيع المنافع والأعباء علي أساس الانتماء الثقافي ومدي التعرض للإقصاء الثقافي والحرمان الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يسبب في ترسيخ حدة الوعي بالتمايز والخصوصية الثقافية حتي لدي الجماعات التي كانت نسبة الالتماس والفوارق الثقافية ضعيفة لديها مقارنة بالجماعات الأكثر حجما [15]،وفي هكذا موقف معقد ووجود اختلاف جوهري بين الباحثين وتباعد وجهات النظر في ماهية العولمة ،بين مؤيد ومعارض ومترقب ومتخوف ،فإنه يبدوا من الاختلاف حول معتقدات العولمة لان هناك تناقضا صريحا وواضحا ،فالعولمة كما هو معروف تتجه نحو اكبر واكثر درجات الصهر وتحقيق الاندماج والاستهلاك والسلوك وفق مرجعية واحدة ومسار تاريخي واحد فهي بالشكل الصريح تسعي الي تغريب العالم وإشاعة قيم الليبرالية فيه ومن ثمة التضييق وخنق الثقافات الأخرى فهل حدث ذلك او هذا مع الجزائر؟[16].

إن الجزائر دولة متوسطية ولها ما لها من خصوصيات وعليها ما عليها من حقوق مع دول الجوار فلذلك فهي كانت لولب التفاعلات فقد مستها العولمة بشقها الثقافي من خلال الاستعمار وشقها الاقتصادي من خلال التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ،بما حتم عليها هذا الوضع مواكبة ومعاصرة التغيرات بكل سلبياتها وإجابياتها الثقافية والسياسية والاقتصادية .

2.3 :الاقتصاد العالمي وتأثيراته علي الاقتصاد الجزائري بين الصدمة والتكيف

إن مدركات الحيز الطبيعي المتداخل بين السياسة والاقتصاد ،أدي في سبعينيات القرن العشرين ،إلي ظهور مقاربات جديدة في العلاقات الدولية تعرف باسم "الاقتصاد السياسي العالمي"،فجذور هذا الأخير تعود إلي كتابات كل من آدم سميث ،"ثروة الأمم" ،وكارل ماركس "رأس المال" ،وكذلك هناك من الباحثين مثل **جاكوب فاينر** الذي كتب في **1948م** كتاب بعنوان "**القوة والثرة في السياسة الدولية**" ،إلا أن الباحثة البريطانية **سوزان سترينج** هي أول من دفع بحقل **الاقتصاد السياسي** في مجال الدراسات الدولية وتعني بذلك دراسة **العلاقة بين الدولة والسوق** كما أكد جل الباحثين علي أن المساومة بين الدول ماهي إلا شكل من أشكال الدبلوماسية[17] ، كما أن فالرشتاين قام بدراسته علي الدول الإفريقية "**نظرية النظام العالمي** "،وجد أنه من غير الممكن تفسير ظاهرة الفقر في إفريقيا إذا ما درست كل دولة علي حدي بل يجب دراستها بشكل أوسع ومعمق وهو **حيز النظام العالمي** المعاصر وبنيته الاقتصادية ويري فالرشتاين أن المشكلة في الدول الافريقية ليست مرتبطة بسبب واحد ويري أنه من غير المعقول والمقبول الاستناد الي عامل واحد كالدين أو البيئة أو السلطة وهنا أدرك فالرشتاين أنه لايوج تفسير ناجح دائما ولا بد من دراسة شامل وكاملة واستنتج أن كل السياسات تجري ضمن نسق سياسي داخل نظام اقتصادي عالمي معولم[18] وبما أن الجزائر دولة في تشكيلة النظام الدولي ككل فهي تخضع لمعايير التأثر والتأثير في الاقتصاد العالمي فتاريخ الاقتصاد في الجزائر مليئ بالتغيرات والتمايلات بين الفترة والأخرى ويعود السبب دائما في ذلك الي متغيرات النظام وما يطر أعليه من تطور كعولمة اقتصاديات الدول من تبادل تجاري واعتماد متبادل وتكاملات وتنافس ،وكذلك ما يطر أعلي النظام الدولي أو الإقليم من تأزم وأزمات قد تؤدي بمقدرات الدول مثل الدولة الجزائرية ذات التوجه الاقتصادي الريعي الناضب .

1.2.3 –الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال "معايير الصدمة" : اعتمدت الجزائر في هذه المدة الزمنية علي المحاصيل الزراعية المنتجة من طرف الإستعمار ،وكان النشاط الغير زراعي يعتمد علي المناجم ،وقد كانت الفترة ما بين **1870م**،1880مرحلة المنتجات والمحاصيل الزراعية الموجهة للخارج بوسطة عملية التصدير فقد كانت الجزائر منطقة لزراعة الكروم ،وهكذا أصبحت الجزائر منطقة مفضلة لهذه الزراعة لسببين الأول الفيروسات التي اصابت مساحات الكروم في فرنسا "**مرض الفلكسرا**" ،والثاني خصابة التربة الجزائرية مما أدي بإنتاج الخمور واحتلاله المرتبة الأولي في الجزائر ،وقد أصبح عنصر وأساس الثروة عند المعمرين ،وكذلك احتلال الكروم لمساحا كبيرة من الأرض مما قلص إنتاج الحبوب وهو الشيء الذي انعكس بالسلب علي الموارد الغذائية عند المواطنين والسكان في الجزائر[19]،وبموجب الأهمية التي تحتلها الأراضي الزراعية في الجزائر فقد عمد المحتل إلي مصادرتها وطرد أهلها فقد إستولي الاستعمار الفرنسي علي ملايين الهكتارات من اخصبها وأقربها إلي الساحل ،مما أدي بالسكان الأصليين إلي الهجرة والتنقل إلي المناطق الجبلية والصحراوية ،وقد استخدم الاستعمار أيضا استراتيجيات المصادرة العسكرية للأراضي وتم علي إثر ذلك إصدار المراسيم والقوانين والتشريعات والتي من شأنها نزع هذه الأراضي من الجزائريين وإعطائها للفرنسين ومن اهم هذه القرارات **قرار 1844م** الذي أتاح للسلطات الاستعمارية في الجزائر حق بيع الأوقاف، **قانون 1851م** والذي يحوي ويشمل الأراضي التي انتزعتها السلطة الفرنسية فضلا عن الغابات ولتي كانت مساحتها ما يقارب **02مليون** هكتار[20]،وهكذا فقد عاشت الجزائر فترة الاقتصاد التقليدي وفي نفس الوقت منهوب من طرف المستعمر ،كما أن استحواذ المستعمر علي الثروات المتمثلة في الأراضي الخصبة والساحلية قد ساهم في بروز الهشاشة الاقتصادية والمجتمعية المتمثلة في الفقر والجهل وما أفرزته من بطالة وتدهور صحي ونقص في الخبرة والمؤهلات وهو ما انعكس بالسلب علي فترة الاستقلال وما تلاها من تغيرات وأزمات شكلت صدمات متتابعة علي الاقتصاد الجزائري. .

2.2.3–الإقتصاد الجزائري وتحولات ما بعد الاستقلال "نحو التكيف" :

تعد هذه المرحلة بإعادة هيكلة للتسيير الإنتاجي بعد خروج الاستعمار وذهاب المعمرين ،وهو الأمر الذي أدي بالاعتماد علي اليد العاملة الجزائرية بإدارة المشاريع الاقتصادية والمتمثلة في مراسيم **التسيير الذاتي 1963م**، مما نتج عنه وجود أفرع وقطاعات مسيرة ومع انبثاق القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي وحتي التجاري ،وهي من أولي العمليات والاستراتيجيات التسييرية بعد الاستقلال رغم الضبابية الاقتصادية التي كانت تكتسي التنمية الوطنية آنذاك وما تلاها من عملية التأميم بداية بالأراضي وإنتهاءا بالمحروقات[21]،فقيام الرئيس **أحمد بن بلة** بإدخال **التسيير الذاتي** المستورد من **الاتحاد السفياتي** سابقا كان له الأثر الإيجابي الطفيف علي الاقتصاد الجزائري لأنه في الوقت الذي كانت تعتزم الجزائر علي تحرير اقتصادها من الهيمنة الفرنسية كان الحال يتأزم أكثر فعدد العاطلين عن العمل تجاوز **02 مليون** عاطل مما أدي الي اندلاع العديد من الاضطرابات نتيجة الفقر والبطالة والحرمان حركات ثورية ،انتشار الجريمة مظاهرات ومشاحنات متفرقة ولكنها مستمرة في المدن قسنطينة /وهران/ الجزائر /عنابة ،والسبب هنا عائد الي المهارة التقنية والخبرة الجزائرية لتشغيل والعمل بالتجهيزات التي تركها الاستعمار والتي هجرها ونسيها المعمرون ،يضاف لها أزمة الصادرات ومحدودية الأسواق انخفاض في نسبة الإنتاج المحلي[22]،فالاقتصاد الجزائري عرف تطور ضئيل وملحوظ بنسب قليلة بعد الاستقلال وذلك من خلال نقص الخبرة والمؤهل وضعف التبصر فالتسيير الذاتي مصطلح اشتراكي مستورد لذلك كان أثره علي الاقتصاد الجزائري سيكون بعد مدة طويلة ،لذلك فالاقتصاد الجزائري قد عان ويلات التطور كذلك بعد الاستعمار لأن ضعف الهيكلة والخبرة إضافة الي الطلب المتزايد ونقص العرض ،وذلك ما اخل بالميزان الاقتصادي بعد الاستقلال وجعله يتكيف ولو بالسلب مع الاقتصاد العالمي آنذاك .

3.2.3 :الاقتصاد الجزائري بين أزمات العولمة ونقمة المحروقات الناضبة

تعد العولمة بشكلها الكامل والمرن حسب "**دايفد هارفي**" أنها ضغط الزمان والمكان وتتعلق بفكرة العيش في قرية عالمية كونية الكل فيها في تواصل متزايد وأقرب للآخر وتعبر فحوي فكرة هارفي علي أن الزمان يمحوا بشكل متزايد المكان ،من حيث تقلص الوقت في تنقل البشر والسلع ورؤوس الأموال حول العالم اليوم ،بسرعه هائلة وكثيفة جدا[23]،كما أن فكرة القرون الوسطي الحديثة التي طرحها "**هيدلي بول** "،أحد أعمدة المدرسة الإنجليزية بقوله أن السياسة الدولية أضحت وأصبحت تشبه الي حد بعيد المنظمة المتشابكة والتي لا تخضع للحدود الجغرافية أو السلطة السياسية ويذهب **هيدلي بول** لتشبيه القرون الوسطي بمجموعة من اللاعبين فسلطة الكنيسة لاعب من غير الدول ،كذلك وجود امبراطوريات ودول وإمارات متداخلة وبالتالي ففكرة **القرون الوسطي الجديدة** عنده أن العالم اليوم اصبح بنفس البنية النظامية **السابقة** من حيث الوضع والتموقع حيث أصبح هناك منظمات دولية وإقليمية مجتمع مدني عالمي وتكاملات ،حكومات إقليمية كلها تدخل ضمن اللاعبين من غير الدول[24]،فمخرجات العولمة أرجعت العالم الي ما سبق حسب **'هدلي بول'** في النسق والنظام الدولي والتراتبية السياسية ،وكذلك سباق الزمان والمكان حسب **''ديفد هارفي'** ،فالنسق البنيوي للعولمة هو دمج الدول داخل حيز واحد ونزع بعض الصلاحيات الموكلة لها وأما النسق السياسي للعولمة فهو التراتبية السيادية للدول ففي فترة ما كانت الدولة هي الآمر الناهي والآن ففي زمن معولم تراجع دور الدولة وأصبحت غير قادرة علي مجابهة التهديدات والمشاكل كما صرح **دانيل بال** الدولة أكبر من المشاكل الصغرى وأصغر من المشاكل الكبرى وهو منظور ينطبق علي الدولة الوطنية في القرن الواحد والعشرين ومنها الجزائر كدولة ذات سيادة.

1.3.3 –المحروقات وتداعيات العولمة عي النظام الاقتصادي الجزائري:

تعد الجزائر وكما تم الذكر دولة ريعية تعتمد في اقتصادها علي المحروقات ، وما تزال الجزائر لحد الأن تواجه تحديات اقتصادية

يفرضها هبوط وصعود أسعار البترول ،رغم ما حققته من ضبط مالي في ميزان مدفوعاتها في **2017جر**اء صدمة أسعار النفط ، كما أنها تحاول الوصول الي استراتيجية نمو اقتصادي ذات نموذج يعاصر الرهانات الحاضرة والمستقبلية فمن أجل تعزيز النمو وخلق الوظائف اعتمدت برنامج موسع في سنة2018م، حيث يتم خلاله دعم البنوك ،وشديد القيود علي الاستيراد ووضع محفزات لبعض الضروريات الاقتصادية كما تم إعادة الهيكلة للاقتصاد في سنة**2019**والذي كان يتوقع إعادة الموازنة للميزان المدفوعات في **2022م** لكن جائحة كورونا قد اخلطت أوراق البرامج الجزائرية [25].

إن المحروقات وبحكم سيرورتها المنتهية "**موارد ناضبة** "وآلياتها التقليدية أثرت علي الدوافع الاقتصادية الجزائرية من حيث العمل والاستراتيجية غير أن معايير العولمة اخترقت الحدود الجزائرية بميكانزماتها التعاونية فقد شهدت سنوات التسعينات من القرن العشرين مجموعة من التحولات التي أملتها العولمة جذريا علي الاقتصاد الجزائري حيث لم تعد الدولة هي المالكة الوحيد لمختلف القطاعات الاقتصادية ،بل أصبحت الملكية الخاصة ضامن أساسي وشريك دائم في الاقتصاد الجزائري اذ جاء القانون **رقم 10-90المؤرخ في 1990م** ،والمتعلق بالنقد والقرض وهو ما يدعم القطاع الخاص في الجزائر وإلغاء التمييز وتكسير الاشتراكية ،إنه الاختراق المعولم للاقتصاد الجزائري [26]،فقد اعتمدت هذه الفلسفة في التحولات الاقتصادية علي آليات السوق وتوزيع وتنويع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبالتالي تحول دور الدولة من الفاعل الأساسي والوحيد الي المراقبة ورسم السياسات والاستراتيجيات التنموية [27]،فوجود مثل هذه القطاعات المعولمة كالقطاع الخاص في الجزائر قد لا يتنافى مع وجود القطاع العام أو التقليدي ،ولكن في الاشتراكيات المغلقة مثل **الاتحاد السفياتي** سابقا فان هذه القطاعات لسيت لها مكانة مرموقة وغير مرحب بها ،لكن في الجزائر قد سمحت بتواجد القطاعين بجانب بعضهما البعض المعولم والتقليدي وهو ما ساهم في التنسيق والخلط في آن أخر وهو بدوره ما يؤكد بقاء الزائر ضمن منطلقات الريع وعدم إدراكها العميق بالاقتصاد الخاص وعدم قدرتها علي التخلي عن الموارد الباطنية وهو ليس دليل علي انها مثل أمريكا دولة ليبرالية ،بل لان ضغط العولمة هزت الكيانات السياسية في الجزائر وأصبحت تريد التأقلم ولو بخلط التقليدي مع الجديد وهذا ما يعرف بالتكيف السلبي ومزامنة ومعاصرة التطورات مهما كلف الأمر من خسائر [28]،ولعل ابرز مثال علي صدمات المحروقات هو عندما حاولت الجزائر الاندماج ضمن النظام الرأسمالي العالمي وتشجيعها للخوصصة في بداية التسعينيات مما أثر ذلك سلبا علي الحالة السياسية الداخلية والتماسك المجتمعي الذي نجم عنه تدهور اقتصادي وتفاقم في المديونية الخارجية للجزائر مع ضعف الأداءات الاقتصادية والسياسية ويرجع ذلك كله الي عامل الاعتماد كما قلنا علي المحروقات وعدم المراعات للتحولات الاقتصادية والسياسية في النظام الدولي [29]،وعليه فتداعيات المحروقات دائما ما تكون هي السبب في أزمات الاقتصاد الجزائري وعدم مواكبته لتيارات العولمة ،والدول الريعية دائما ما ينطبق عليها **المرض الهولندي** من حيث الاعتماد علي مداخيل المحروقات من اجل دعم القطاعات الأخرى فاقتصادها مربوط دائما بالتغييرات الدولية وحسب الطلب والعرض فالجزائر التي مرت علي مجموعة من التغيرات والأزمات مازالت لم تجاري الي يومنا هذا دوامة الاقتصاد الريعي ،لأنها مازالت تحت ضغط العولمة ومشروطية مؤسساتها ،"صندوق النقد ،البنك ،منظمة التجارة ،وعليه فصدمات المحروقات ستبقي الهاجس التابع دائما للاقتصاد الجزائري مالم يتم دعم التوجهات الاستراتيجية والخروج من مستنقع الريع الي الحيز الصناعي والانتاجي باستراتيجيات محكمة وبدائل موضوعية تراعي في مجملها كل التغييرات الحاضرة والمستقبلية مع مراعات عامل المنفعة والإكراه إن تطلب الأمر وليس العواطف والنرجسيات .

2.3.3 – تهاوي العولمة وعودة سيادة الدولة الوطنية :إنه من البديهي ان تتمايز العولمة بوجود تشكيلات وأنماط وخصائص هامة تميزها عن الفترات السابقة وهي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية وهذا بدوره ما زاد في عمق إدارة العولمة وخاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة اذ أصبحت ثلاثة مؤسسات تقوم علي إدارة العولمة من خلال استراتيجيات نقدية وهو

بدوره ما أثر علي السياسات الاقتصادية لمعظم الدول وخاصة النامية منها[30]،كما عمدت العولمة الي تقليص فاعلية الدولة أو التقليل من دورها حسب زعم رواد ها واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا في صنع القرارات وهذا معناه أن معايير السيادة ،أخذت بالتآكل مثلها مثل الحدود نتيجة التفاعلات والتداخلات السريعة بين الدول مع بعضها ، وتم نقل السلطة تحت ذريعة العولمة من المؤسسات الرسمية للدولة الي مؤسسات عالمية تتولي تسيير العالم وتوجيهه وهي بذلك وحسب زعمها تحل محل الدولة بل وتهيمن عليها وهذا ما يضعف وأضعف السيادة الوطنية [31]،كما تتضمن العولمة بروز عالم بلا حدود جغرافية أو اقتصادية أو حدود ثقافية أو سياسية ،وكذلك هناك عولميات كثيرة ،وأما العولمة الكاملة حسب الطرح فإنها لم تحدث بعد لأنها بطبيعة الحال تحتاج الي ثقافة عالمية واحدة وكذلك قيام حوكمة موحدة [32]،ولكن رؤية المدارس والنظريات المتتبعة لحقيقة التحولات في النظام الدولي الراهن تظهر لنا مواقف مختلفة فكل يري حسب زاويته وتوجهه وتقدير أثر ذلك التحول علي سيادة الدولة فالواقعيون ونتيجة لعدم اعترافهم بحدوث تحول في العلاقات الدولية مازالوا ولا يزالون متمسكين بموقفهم التقليدي حول السلطة وسيادة الدولة ، فالدولة عندهم مازالت ولا تزال الفاعل الأساسي في العلاقات بين الدول وحسب رؤيتهم لم ولن يتأثر موقعها بظهور وتطور المنظمات الدولية أو الفواعل الأخرى ،مع أن الواقعيين لا ينكرون هذه الفواعل من غير الدول وخاصة التي لا تمس الجانب العسكري والأمن القومي بصفة عامة يعني أن الدولة لسيت الفاعل الوحيد ولكنها الفاعل الأساسي[33]، وهنا تحضرنا المقولة الشهيرة ل:فرانسيس باكون Franis Bacon"ان **الدولة القومية قد تصاب بجروح ولكنها لا يمكن ان تموت** "فقد كانت ومازالت الدولة منذ العهد الويستفالي والي يومنا هذا تتصدر موضوعات العلاقات الدولية[34]،والملاحظ لتطورات النظام الدولي والتحولات المتتالية أن الأزمات دائما ما تستدعي وجود الدولة كحامي ومنقض في نفس الوقت ،فأزمة كورونا قد برهنت علي فشل النظام المعولم وأربكت مرتكزاته من كل الجوانب ،فمع انعزال الدول وانغلاقها أصبح المجتمع الدولي وككل مرة ينادي بتدخلها وإنقاض ما يمكن إنقاضه فأين هي وعود العولمة ياتري وأين ميزان التعاون والاعتماد المتبادل الذي يزعمه الليبيراليون فالواقع الآن يشاطر مقولة فرانسيس باكون حول عودة الدولة القومية وموت وعود العولمة.

4 . التموقع الجيو إستراتيجي للجزائر في الساحل وتحدياته المستقبلية :

تعد الجزائر من أهم الدول مكانة في إفريقيا ،لما لها من موقع كما تم الذكر وحدود وقنوات اتصال تربطها بالدول المجاورة ،كما أن منطقة الساحل تمثل قناة الأمن والاستقرار للمنطقة ككل وللجزائر علي وجه الخصوص ،فالجزائر تسعي جاهدة من أجل إرساء معالم الأمن والاستقرار بكل ما يعنيه الأمن بمفهومه الشامل ،وذلك من خلال استخدام المقاربات السلمية والتوجهات السياسية اللينة من أجل دعم الحلول السلمية وبغض وإبعاد التوترات والحروب والنزاعات التي تؤثر بطبيعتها علي الأمن في المنطقة ككل والجزائر علي وجه الخصوص فالمقاربة الجيوإستراتيجيةالتي تستخدمها الجزائر هي مقاربة الجوار وتحديد التهديدات الأمنية بما يليق و لا يعيق التحركات الأمنية لدول الجوار وما تمليه المناطقية الإقليمية الأمنية في القارة الافريقية ككل .

1.4 :الرهانات الأمنية لمنطقة الساحل وتأثيرها علي الأمن الجزائري :يعتبر ربط الظاهرة الأمنية في الساحل بتداخلات الحدود وتقاربها، فهي نتاج للسمات الجيوسياسية التي ساهمت في بنائها وربطها عناصر ومحددات محلية وأخري خارجية ومنها كذلك التاريخية الناتجة عن مخرجات الاستعمار القديم في إفريقيا ،وهذا ما نتج عنه من ربط بين الجغرافيا والأمن في دراستنا للساحل فالموقع هو الميزة الثابتة في السياسات الدولية والإقليمية وعن طريقها يمكن معرفة سلوكيات الدول الداخلي والخارجي كما أن الأمن هو المحدد المركزي في السلوك الاستراتيجي لإقليم الدولة والدول المجاورة[35]،فمنطقة الساحل بكونها منطقة غير مستقرة لأنها تزخر بعدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية كتفشي الإرهاب وتنامي حركة التمرد لدي التوارق مما أدي بدوره الي تطور مفاهيم وآليات الدولة الفاشلة في المنطقة ففي الفترة الأخيرة عرفت ظهور سياق جيو سياسي جديد مع التنامي الكبير والمكثف للجماعات

المسلحة والطامحة للتوسع في المجال الجغرافي ،وهو ما سوف يؤثر علي دول الساحل وفي مقدمتهم الجزائر [36]،ومن ناحية التهديدات الأمنية الجديدة والموسعة قد خضعت لمجموعة من الترتيبات والتحولات حيث هناك دراسات بحثية قام بها **المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية** تتمحور هذه الدراسات حول خمسة توجهات جديدة للتهديدات تأتي بشكل تراتبي وتصاعدي وتتمثل في التهديدات الفردية مثل تعرض الفرد إلي الأمراض مثل ما يحدث الأن أثناء جائحة كوروناكوفيد19 ،التهديدات المجتمعية مثل توسع حيز الضحايا لتشمل القطاع داخل مجتمع واحد كالانتشار الهائل الآن في العالم والدول لجائحة كورونا مما أثر علي المجتمع وكذلك داخل الدولة الواحدة ،تهديدات ما فوق حدودية مثل الهجرة الغير شرعية واللاجئين، التهديدات الزاحفة وهو زحف الأوبئة والأمراض القاتلة علي الدول ،الكوارث المحتملة وهو تحول هذه الأزمات الزاحفة إلي خسائر فادحة تمتد إلي عدة أقاليم وهو كذلك ما يحدث الأن مع جائحة كورونا [37]، ومما لا شك فيه أيضا ويلعب دورا كبيرا في الرهانات الأمنية في الساحل وهو فشل وهشاشة الدولة القومية مع انها في الواقع دول مستقلة وذات سيادة في النظام الدولي ولكنها ضعيفة وليست قادرة علي حماية نفسها كوحدة سياسية واقتصادية وحتي اجتماعية وثقافية ،فالغياب المؤسساتي يجعلها تعيش التكيف السلبي ،مما تصبح فيه غير قادرة علي تلبية حاجياتها الضرورية لديمومة المجتمع داخلها كما أنها لا تستطيع تحقيق الاندماج السياسي الداخلي وتكون هذه الأمور المدية الي الفشل الي الحكومات الغير شرعية في الساحل الافريقي التي ترسمت ونمت داخل النظم السياسية نتيجة الانقلابات العسكرية والسلطة المتنازع عنها [38]،كما أن منطقة الساحل تعاني من هشاشة بيئية وأزمة غذائية مما يستوجب تحديات إنمائية كبيرة ومكثفة إذ يقع معدل التنمية البشرية في منطقة الساحل ضمن المعدل الأدنى في العالم فالأزمات الغذائية الناتجة عن تغير المناخ والتدهور البيئي من جفاف وهو بدوره ما أثر علي الإنتاج الزراعي مما ساهم هذا الأخير بآثار سلبية علي الأمن الغذائي فتحليل "Cadre Harmonise"،في نوفمبر2019سجل ما يقارب 11مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالمنطقة ككل ،في حين أن شبكة الوقاية من الأزمات الغذائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في باريس تقول أن عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الغذائية في ارتفاع متزايد منذ سنة2019وذلك ضمن 16دولة ضمت دول الساحل وغرب إفريقيا[39]،ومن المعلوم كذلك أن منطقة الساحل الافريقي مهددة من طرف الجماعات الإرهابية وذلك جراء الضعف الهيكلي لدول الساحل فالإرهاب في منطقة الساحل عبارة عن عرض كامل للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية عميقة الجذور وقد عانت منطقة الساحل منذ مدة من الظاهرة الإرهابية وخطورتها التي أصبحت الآن تقودها جماعات متعصبة وذات ميولات متطرفة ،وقد نجحت هذه الجماعات في شل حركة النظام الاقتصادي في مالي الذي مازال يعني من أزمة السلطة والنزاع حولها وهو كذلك ما يحدث في العديد من دول إفريقيا الآن ولعلا من بين السمات المشتركة لجميع الحركات الإرهابية أنها تبدأ بالترويج للدين ثم بالعنف وتنتهي بمحاولة إزاحة الأنظمة [40]،إذا عدنا الي الدين والتطرف ودورهم في زرع الإرهاب فالسؤال هنا هل الدين هو المسبب الفعلي للإرهاب فالإجابة هنا تعود ل"**Juergensmeyer**"،والذي حلل كتابين صدرا سنة**2005**،الأول ل: "**Reberta ,pape**"،بعنوان الموت من أجل الفوز :المنطلق الاستراتيجي للإرهاب الانتحاري ،أما الكتاب الثاني ل":**HectorAvoalos**"،كلمات القتال :"أصول العنف الديني "،وبناءا علي افتراض أن الدين يسبب/لا يسبب الإرهاب ،توصل الباحث سالف الذكر أن ليست المشكلة في الدين لكن المشكلة في الوسيلة التي يمكن من خلالها التعبير عن القضايا السياسية الاقتصادية والاجتماعية خلال أثناء بداية التوتر ،والتي تلعب فيها اللغة والدين والأفكار أدوارا هامة في التأجيج للوصول الي أهداف سياسية تختلف حسب الدوافع والمنطلقات الأولي للتوتر وغالبا ما يتم التعبير عنها في شكل ديني محض الاغتراب ،التهميش، الإحباط، وهذا واقع الجماعات الإرهابية في الساحل الافريقي الآن[41].

والملاحظ من كل ما تم ذكره أن الجزائر دولة ضمن محور دول الساحل فهي تؤثر وتتأثر بما يجري فيه مما يدي بالضرورة الي تصدع

الأمن القومي الجزائري وبقائه داخل حيز التهديدات المرتقبة وهو ما تفرضه العولمة الآن فكل ما يجري في الدول وآخرها اتفاقيات السلام مع إسرائيل قد تؤثر علي التوتر وتزيد من حدته مما يؤجج الوضع أكثر ،فالأمن الجزائري الآن في خانة التهديد الغير مباشر ،وكذلك تداعيات الجائحة وما سوف تخلفه من آثار وخيمة علي اقتصاديات دول الساحل هو بالضرورة ما سوف يزيد من حدة الصراعات وتأزم الوضع أكثر في الساحل الافريقي وعليه فالجزائر ملزمة بوضع استراتيجيات معمقة ذات بدائل واضحة من أجل التصدي لهذه التهديدات الآنية والمستقبلية في آن واحد.

2.4 :تحديات الأمن القومي الجزائري واستراتيجيات المواجهة لمعايير التهديدات الأمنية في الساحل: تعرف الجزائر علي أنها من بين الدول ذات التجارب الأمنية العميقة منذ الاستقلال من خلال النكبات المتتالية منها الإرهاب والأزمة الأخيرة لحالة الشغور في منصب الرئيس وكذلك ما تلاها من جائحة كورونا وكذلك عملية التطبيع المغربية ، ورغم كل هذه الأزمات السياسية الا أن الجزائر لم تتعرض إلي أي تدخل خارجي ،فخبرتها وضعتها داخل حيز الأولويات في مجالات الاستشارة الأمنية إقليميا وقاريا وحتي دوليا، وقد حظيت الجزائر بدور الرئيس لمجلس السلم والأمن عام 2002م ،وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تتبني مقاربات أفضل لمعالجة التهديدات في منطقة الساحل وأخيرا ما قدمته من مقاربة سياسية للملف الليبي ودعم له وكذلك لونس والصحراء الغربية الآن فالجزائر بمقارباتها السلمية عادة ما تحاول محاكات العقل ومنع لغة العسكرة والقوة [42]،كما عملت الجزائر مع تنظيمات إقليمية ودول لها نفس الأهداف من اجل احتواء العوائق الغير نظامية المهددة للأمن القومي الجزائري ومن بين هذه التنظيمات والمنظمات نجد"COMEC"،وهي فرقة عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل ،وهي تضم الجزائر،موريتانيا،مالي والنيجر ومقرها تمنراست تأسست في 2010وتعتبر من حيث المهام مختصة في مجال التبادل المعلوماتي والاستخباراتي لأجل فك شفرات الخطر الإرهابي في المنطقة [43]،ومع دخول إسرائيل دبلوماسيا في المنطقة الافريقية ودعمها للمغرب وفوزها باتفاقية سلام معها سوف تتزايد الأزمات والنزاعات في منطقة الساحل مع تزايد التجارة الغير مشروعة للأسلحة وخاصة لأنها ترجع علي إسرائيل بالربح السريع وهو ما تريده وتدعمه في مناطق تواجدها دوما وخير دليل ما فعلته بتواجدها في الشرق الأوسط سابقا والآن في لبنان وسوريا فإسرائيل تلعب علي أوتار المتغيرات الدولية وتعتمد علي دبلوماسيات فاعلة وعادة ما تكون سرية ،وفي معناه ان هذه التجارة والدبلوماسيات هي من تساهم وتزيد في حدة النزاعات الداخلية في المنطقة ،وتغذي الإرهاب وتعيد هيكلته وإنعاشه من جديد [44]،وإذا عدنا إلي الجائحة فمنذ أن سجلت أول إصابة بمرض فيروس كورونا بالصين في ديسمبر من العام الماضي دخل العالم كله في دوامة صحية واجتماعية وحتي اقتصادية [45]مازالت تطوراتها تتردد في كل المعمورة ،فقد كانت ردود الأفعال الدولية في غالبيتها تتمحور حول الاغلاق الكلي والجزئي بما فيهم الجزائر مما ادي الي إعاقة السفر والدراسة وجزء كبير من الاعتماد المتبادل العالمي وهو ما ساهم كما ذكرنا في عودة السيادة الوطنية للدولة في العلاقات والسياسات الدولية ،ومع اننا الان في قرابة سنتين مع الازمة ولا نعلم كيف سيكون تحمل العالم لها ،الا انها سوف تؤدي بالضرر علي اقتصاديات الدول النامية والريعية [46]،فقد أحدثت الجائحة ضرار واضطرابات شديدة علي كل المستويات ،فاشتدت وتراجعت الأوضاع المالية بصورة حادة ،وشهدت الأسواق الصاعدة تدفقات لرؤوس أموال خارجة غير مسبوقة وذلك من حيث الحجم والسرعة "رقم قياسي بلغ 100مليار دولار امريكي"، كما تجمد نشاط الأسواق سوآءا داخل وخارج الدولة" الدول "،مما انتج طلبا مكثفا علي السيولة ،مع نقص حاد في السيولة لدي الأسواق الصاعدة[47]،كما توقفت الكثير من المصانع كليا او جزئيا عن العمل نتيجة الحجر وحظر التجول ،مما زاد في تكبيد القطاعات الإنتاجية خسائر فادحة ،فعمليات التوريد أصبحت منقطعة ،المحروقات في شلل تام ،ومع استثناء بعض المصانع في كثير من الدول ومنها الجزائر من عمليات الاغلاق الا ان مشكلة تصريف المنتوجات داخليا وخارجيا قد عرفت كساد

وركود من خلال نقص الطلب مثل المحروقات وعدم توفر قنوات تصريف ووسائل النقل من خلال اغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية [48]،وعلي الرغم من القفزة الكبرى والمتتالية التي شهدتها القوي العظمي ،وعلي رأسهم الولايات المتحدة الامريكية في ظل النظام النيو ليبرالي ،من أسواق حرة وتجارة متحركة واسعة وتقنيات معولمة متطورة ،الا ان الجائحة كشفت سوءات السياسات النيوليبرالية القائمة علي البخل الاقتصادي والوحشية السياسية ،دون الاهتمام بالجانب الاجتماعي ،فقد أظهرت هذه الجائحة ان القوة الحقيقة للدولة ليست في ترسانتها الاقتصادية ولا العسكرية بل في مدي تركيزها علي الجوانب الداخلية والاستثمارية ،وان القاعدة الأساسية لتحقيق الامن القومي هي قوة وصلابة المنظومة الوطنية والتي محورها الفرد/الانسان ووسيلتها العلم والمعرفة[49]،وعليه فالاقتصاد الجزائري سوف يتأثر أثناء خلال وبعد الأزمة وكذلك اقتصاد دول الساحل المعروفة بالهشاشة وضعف البني التحتية مما يعود بدوره علي الأنظمة السياسية ويزيد من حدة التأزم أكثر وهو الشيء الدي سوف يؤثر علي امن الساحل اكثر وعليه فالجزائر ملزمة بإعادة هيكلة المنظومة الأمنية في الساحل والمنظومة الاقتصادية داخل الدولة ،فالملف الليبي من جهة والنزاع في مالي من جهة والتطبيع المغربي من جهة ،فتجديد الهياكل الأمنية الجزائرية امر واجب لمجاراة التغيرات الما بعدية.

5-الخاتمة :

تعتبر الجزائر من اهم الدول ذات الابعاد الجيوسياسية في إفريقيا وخاصة منطقة الساحل مما يؤهلها الي الريادة والزعامة في المنطقة وخاصة الساحل ،فالجزائر تعتبر قوة محورية في الساحل من خلال المقاربات التي تعتمدها والدور الفعال الذي تقوم به ،علي غرغر خبرتها في مواجهة التهديدات التماثلية واللاتماثلية غير ان الجزائر وكغيرها من الدول النامية ذات الاقتصاد الريعي وجب عليها الدخول في غمار الاقتصاد المتحول ودعم الصناعات الناشئة حتي تخرج من دوامة التبعية لان الهدف ليس في الكم بل في الكيف ،فجائحة كورنا قد انزلت ستار العولمة المزعوم ،وتهاوت وعودها معه ،ومع طول هذه الازمة الغير مرئية فالجزائر سوف تتأثر اقتصاديا وهو بدوره ما سوف ينعكس علي سياسات الدولة مما يؤدي الي تناقضات عكسية بين الاقتصاد والسياسة داخل الدولة ،وكما نعلم ان الجزائر خرجت منذ مدة قصيرة من ازمة سياسية كادت تودي بكيانها كدولة وكذلك ما سوف تعانيه دول الساحل من أزمات لآنية وبعدية جراء الجائحة ،كل هذه العوامل ضف إليها مكلة الملف الليبي والصحراء الغربية ،وعليه فالجزائر ملزمة بإعادة هيكلة منظومتها الاقتصادية بما يتماشى مع الوضع الراهن والمستقبلي ،بتشجيع الصناعات والاستثمارات الداخلية ،كما وجب عليها دمج وتجديد البني الأمنية داخل وخارج الدولة ،من خلال تكييف عقيدتها الأمنية وتحديثها لما يتوافق مع الأوضاع الآنية والمستقبلية.

الهوامش

---

[1] – وهيبة دالع، السياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا "1999،2016"،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،العدد،07،جوان 2015ص11.

[2] – نفس المرجع ،ص10.

[3] –كربالي بغداد ،نظرة عامة علي التحولات الاقتصادية في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية ،جماعة مُحَّد خضيرة بسكرة، العدد،08، جانفي 2005ص02.

[4] – الداوي الشيخ ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد25،العدد 02،2009ص261.

[5] – بلقاسم سرايري ،دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الي المنظمة العالمية للتجارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة2007،2008ص07.

[6] – نفس المرجع، ص93.

[7] – سنوسي خنيش ،النظام السياسي الجزائري بين الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، مجلة أبحاث، المجلد الأول ،العدد، الأول جوان 2016ص39.

[8] – المرجع نفسه ،ص،39،40.

[9] – هادي مشعان ربيع التعددية ، السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية، مجلة القانون ،المجتمع والسلطة ،العدد 02،ص103.

[10] بن علي زهير ،تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية ،مجلة القانون ،العدد الثاني ،جويلية 2010،ص197،198.

[11] المرجع نفسه،ص،201.

[12] جوانتينا إلياس ،بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية ،ترجمة محي الدين حميدي ،دار لفرقد للطباعة والنشر ،دمشق سوريا، ط1 ،2016ص184،185.

[13] بورزاق يمينة ،الثقافة بين التعددية والعولمة ،مجلة مقاربات فلسفية ،المجلد 07،العدد 01،2020ص207.

[14] –المرجع نفسه ،ص،211.

[15] – حمياز سمير ،الآليات الاستراتيجية لادارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية :دراسة علي ضوء الطروحات النظرية "لويل كيملكا"،مجلة الفكر المتوسطي ،المجلد ،9-0،العدد،01،2020ص66.

[16] نابي بوعلي ،التثاقف بين ازمة عولمة القيم ومخاطر الاندماج ،مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ،العدد،03،ديسمبر 2008ص246.

[17] جوانيتا إلياس،بتر ستش،أساسيات العلاقات الدولية ،مرجع سبق ذكره،ص172.

[18] – علي حمد الله الحوامدة ،نظرية النظام العالمي الرأسمالي وموقع المنطقة العربية منها ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والراسات ،العدد الثالث ،ص258.

---

[19] عبد الجليل هجيرة ،العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد ،2016،2017ص55.

[20] مساعد أسامة صاحب منعم ،الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية ،1830،1927،مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ،المجلد04،العدد03،ص223،224.

[21] كربالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن ،جانفي 2005ص03.

[22] –بنجامين ستورا ،تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ،ترجمة باح ممدوح كعدان ،دمشق ،الهيئة العامة السورية للكتاب ط01،2004ص31. كما نشير الي ان العنوان الأصلي للكتاب هو Benjamin stoa "Histoire de lalgerie depuis lidependance1988_1962

[23] –جوانيتا إلياس ،بيتر سيتش ،أساسيات العلاقات الدولية ،مرجع سبق ذكره، ص176.

[24] المرجع نفسه، ص137.

[25] – صالح صالحي ،صورة الاقتصاد الجزائري في بيانات صندوق النقد الدولي 2018،المتعلقة بمشاورات المادة الرابعة ،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد 02،العدد 02،ديسمبر 2018،ص149.

[26] – فطيمة ساسي،سعودي عبد الصمد ،القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ،مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ،العدد الثالث ،اوت 2017ص89.

[27] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين ،دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية "دراسة حالة الجزائر "،مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 06،العدد10،ص239.

[28] بن عثمان فوزية ،القطاع الخاص بين حتمية تحقيق النمو الاقتصادي وضرورة حماية حقوق الانسان، مجلة المفكر ،العدد 15،جوان 2017،ص201.

[29] – عبد الناصر جندلي ،النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات مابعد الحرب الباردة ،مجلة المفكر ،العدد الخامس ،ص132.

[30] ياسين طيب، مُحَّد حداد، العولمة وموقع الاقتصاديات النامية ،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، المجلد 08،العدد01،جوان 2004ص176.

[31] –المرجع نفسه، ص177.

[32] –فيروس عيمور ،سيادة الدولة الوطنية بين أزمة الاندماج الاجتماعي والتكامل الإقليمي ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد57،العدد05،السنة2020ص570.

[33] –احمد غزال ،اثر العولمة علي الدولة القومية ،رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة،2007،2008ص52.

[34] –مدوني علي ،قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها علي الامن والاستقرار فيها ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2013،2014،ص،21.

[35] – كريم مصلوح ،الامن في منطقة الساحل والصحراء ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية1،2014ص34.

[36] –فيصل رضواني ،التحولات في منطقة الساحل الافريقي بعد احداث الربيع العربي وأثرها في السياسات الأمنية في جنوب وشمال المتوسط، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ،المجلد 03 ،العدد04،ديسمبر 2020ص193.

[37] –إدريس عطية ،الحاجة العالمية الي تطبيق الهندسة الأمنية المستدامة "التوجه نحو مابعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة ،المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 36،العدد01،2020ص21،22.

[38] –محمد مجدان ،التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي "المظاهر الأسباب والانعكاسات"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد الثالث والعشرون ص97.

[39] –كواشي عتيقة ،واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها الأمنية ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،المجلد السابع ،العدد الثاني ،السنة2020ص242،243.

[40] – عيساوي سفيان، عباسة الطاهر، أثار الإرهاب الدولي علي التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل الافريقي ،مجلة معارف، المجلد14،العدد01،جوان 2019ص78.

[41] بن يزة يوسف ،فريجة عبد الرحمان ،استخدام الدين في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل "تجربة الجزائر نموذجا"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،مجلد11،عدد03،جوان 2019ص19.

[42] –غزالي إسحاق ،المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي والتحديات التي تواجهها ،مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،العدد الخامس، جوان 2018ص217.

[43] – عمراني رباب مسعود، شنان ،التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،المجلد الثاني عشر ،العدد الرابع ،ديسمبر2019ص59.

[44] –راضية ياسينة مزاني ،التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي ،المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الأول مارس2019ص226.

[45]

[46] –علي محمد الخوري ،مستقبل الاقتصاد العربي "تحت وطأة الازمات المركبة"، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية ،ط01،القاهرة 2020ص28.

[47] –علي محمد الخوري، مستقبل الاقتصاد العربي "تحت وطأة الازمات المركبة"، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية ،ط01،القاهرة 2020ص28.

[47] أحمد فايز الهرش ،أزمة الاغلاق الكبير :الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد 19،مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ،مجلد 02،العدد02 "خاص2020"ص121.

[48] –المرجع نفسه،ص125.

[49] – العربي بن رمضان ،الابعاد السياسية والاقتصادية لفيروس كورنا في ظل نظام العولمة ،مجلة التمكين الاجتماعي ،المجلد02،العدد02،جوان 2020ص370،371.

قائمة المراجع :

الكتب باللغة العربية :

1–علي محمد الخوري، مستقبل الاقتصاد العربي "تحت وطأة الازمات المركبة"، مجلس الوحدة العربية بجامعة الدول العربية ،ط01،القاهرة 2020.

2–كريم مصلوح ،الامن في منطقة الساحل والصحراء ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية01،2014.

3 – بنجامين ستورا ،تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ،ترجمة باح ممدوح كعدان ،دمشق ،الهيئة العامة السورية للكتاب ط2004،01ص31. كما نشير الي ان العنوان الأصلي للكتاب هو Benjamin stoa "Histoire de lalgerie depuis lidependance1988_1962.

3–جوانتينا إلياس ،بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية ،ترجمة محي الدين حميدي ،دار لفرقد للطباعة والنشر ،دمشق سوريا،ط01 ،2016.

المقالات والدوريات :

1–وهيبة دالع السياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا "1999،2016"،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،العدد،07،جوان 2015.

2–كربالي بغداد ،نظرة عامة علي التحولات الاقتصادية في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية ،جماعة مُحَّد خضيرة بسكرة،العدد،08،جانفي 2005.

3 –الداوي الشيخ ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد25،العدد ،2009.

4 – العربي بن رمضان ،الابعاد السياسية والاقتصادية لفيروس كورنا في ظل نظام العولمة ،مجلة التمكين الاجتماعي ،المجلد02،العدد02،جوان 2020.

5–أحمد فايز الهرش، أزمة الاغلاق الكبير :الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد 19،مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ،مجلد 02،العدد02 "خاص2020"

6–غزالي إسحاق ،المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي والتحديات التي تواجهها ،مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،العدد الخامس ،جوان 2018.

7 –عمراني رباب ،مسعود شنان ،التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر ،العدد الرابع ،ديسمبر2019.

8 – راضية ياسينة مزاني ،التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي ،المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الأول مارس2019.

9–كواشي عتيقة ،واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها الأمنية ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،المجلد السابع ،العدد الثاني ،السنة2020.

10–عيساوي سفيان، عباسة الطاهر ،أثار الإرهاب الدولي علي التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل الافريقي ،مجلة معارف،المجلد14،العدد01،جوان 2019.

11 –بن يزة يوسف ،فريجة عبد الرحمان ،استخدام الدين في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل "تجربة الجزائر نموذجا" ،مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،مجلد11،عدد03،جوان 2019.

12–فيصل رضواني ،التحولات في منطقة الساحل الافريقي بعد احداث الربيع العربي وأثرها في السياسات الأمنية في جنوب وشمال المتوسط، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ،المجلد 03 ،العدد04،ديسمبر 2020.

13 –إدريس عطية ،الحاجة العالمية الي تطبيق الهندسة الأمنية المستدامة "التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة ،المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 36،العدد2020،01.

14 -محمد مجدان ،التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي "المظاهر الأسباب والانعكاسات "،مجلة دراسات استراتيجية، العدد الثالث والعشرون .

15- فيروس عيمور ،سيادة الدولة الوطنية بين أزمة الاندماج الاجتماعي والتكامل الإقليمي ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية،المجلد57،العدد05،السنة2020.

16-فطيمة ساسي سعودي، عبد الصمد ،القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ،العدد الثالث ،اوت 2017.

17-شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين ،دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية "دراسة حالة الجزائر "،مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 06،العدد10.

18 - بن عثمان فوزية ،القطاع الخاص بين حتمية تحقيق النمو الاقتصادي وضرورة حماية حقوق الانسان، مجلة المفكر ،العدد 15،جوان 2017.

19 -عبد الناصر جندلي ،النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات مابعد الحرب الباردة ،مجلة المفكر ،العدد الخامس.

20 - ياسين طيب،محمد حداد، العولمة وموقع الاقتصاديات النامية ،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، المجلد 08،العدد01،جوان/2004.

21-صالح صالحي ،صورة الاقتصاد الجزائري في بيانات صندوق النقد الدولي 2018،المتعلقة بمشاورات المادة الرابعة ،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد 02،العدد 02،ديسمبر 2018.

22-مساعد أسامة صاحب منعم ،الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية ،1927،1830،مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية،المجلد04،العدد03.

23-علي حمد الله الحوامدة ،نظرية النظام العالمي الرأسمالي وموقع المنطقة العربية منها ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والراسات ،العدد الثالث.

24 -بورزاق يمينة ،الثقافة بين التعددية والعولمة ،مجلة مقاربات فلسفية ،المجلد 07،العدد 01،2020.

25-حمياز سمير ،الآليات الاستراتيجية لا دارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية :دراسة علي ضوء الطروحات النظرية "لويل كيملكا"،مجلة الفكر المتوسطي ،المجلد ،09،العدد،01،2020.

26-نابي بوعلي ،التثاقف بين ازمة عولمة القيم ومخاطر الاندماج ،مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ،العدد،03،ديسمبر 2008.

27-هادي مشعان ربيع، التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية، مجلة القانون ،المجتمع والسلطة ،العدد 02.

28- بن علي زهير ،تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية ،مجلة القانون ،العدد الثاني ،جويلية 2010.

29 - الداوي الشيخ ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد25،العدد 02،2009.

30-سنوسي خنيش ،النظام السياسي الجزائري بين الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، مجلة أبحاث، المجلد الأول ،العدد الأول ،جوان 2016.

E-ISSN: 2602-6163

الأطروحات والرسائل :

1 – مدوني علي ،قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وإنعكاساتها علي الامن والاستقرارفيها ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2013،2014.

2–عبد الجليل هجيرة ،العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية دولية،جامعة أبي بكر بلقايد ،2016،2017.

2– بلقاسم سرايري ،دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الي المنظمة العالمية للتجارة،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة2007،2008ص07.

3–احمد غزال ،اثر العولمة علي الدولة القومية ،رسالة ماجيستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة،2007،2008ص52.